



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السادسة عشرة

بوسان، جمهورية كوريا، 4-8 سبتمبر/أيلول 2017

الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد

موجز

تقدّم هذه الوثيقة موجزا للتقدم المحرز في إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد (الخطوط التوجيهية) ووضعها في صيغتها النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض هذه الوثيقة خطط تنفيذ الخطوط التوجيهية والإجراءات المستقبلية التي يمكن للأعضاء اتخاذها.

الإجراءات التي يقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- ◀ النظر في الخطة المقترحة لتنفيذ الخطوط التوجيهية ومواصلة إعداد أنشطة تنفيذ واستراتيجيات تنسيق ممكنة؛
- ◀ والدعوة إلى تقديم الدعم المالي والفني لتمويل الأنشطة المقترحة.



mt636

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

مقدمة

1- استجابة لطلب القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مصايد الأسماك في 9 ديسمبر/كانون الأول 2013 والذي تم بموجبه دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى بدء العمل داخل المنظمة لإعداد خطوط توجيهية لخطط توثيق المصيد، اقترحت لجنة مصايد الأسماك، في دورتها الحادية والثلاثين التي انعقدت في الفترة 9-13 يونيو/حزيران 2014، أن تتولى المنظمة وضع هذه الخطوط التوجيهية، بما في ذلك أشكال ممكنة، بالاستناد إلى المبادئ التالية: (أ) الامتثال لأحكام القانون الدولي ذي الصلة؛ (ب) وعدم خلق حواجز لا لزوم لها أمام التجارة؛ (ج) والتكافؤ؛ (د) والاستناد إلى تقييم المخاطر؛ (هـ) والموثوقية والبساطة والوضوح والشفافية؛ (و) وأن تكون في شكل إلكتروني إن أمكن ذلك. كما نصت اللجنة، في دورتها الحادية والثلاثين، على أن يتضمن تقييم الخطط والأشكال الاعتبار الخاصة بالفوائد مقابل التكلفة وأن يأخذ بعين الاعتبار خطط توثيق المصيد الموجودة فعلاً.

2- وعقب الطلب الصادر عن لجنة مصايد الأسماك في دورتها الحادية والثلاثين، وبدعم مالي من حكومة النرويج، عقدت المنظمة مشاوراً للخبراء لوضع الخطوط التوجيهية (مشاورة الخبراء) في روما خلال الفترة 21-24 يوليو/تموز 2015. واقترحت مشاوراً الخبراء الإجراءات التالية: البنية الأساسية للنص؛ وبيان للمحتويات يعرض تسعة أقسام مختلفة، وعرض لمبدأين إضافيين، يبيان المبادئ الستة التي طرحتها لجنة مصايد الأسماك في دورتها الحادية والثلاثين. ووافقت مشاوراً الخبراء على أنه ينبغي للخطوط التوجيهية أن تتضمن قسماً يتناول الاعتبارات الخاصة للدول النامية لتنفيذها على نحو فعال، لا سيما في ما يخص إصدار مستند المصيد بشكل إلكتروني. كما وافقت مشاوراً الخبراء بالإجماع على عرض الخطوط التوجيهية على اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك (اللجنة الفرعية) في دورتها الخامسة عشرة (أكادير، المغرب، 22-26 فبراير/شباط 2016) لاستعراضها.

3- وبعد مشاوراً الخبراء، قدّم أحد الأعضاء، بالتشاور مع عدة أعضاء آخرين، نسخة بديلة لمشروع الخطوط التوجيهية إلى اللجنة الفرعية في دورتها الخامسة عشرة لاستعراضها ومناقشتها.

4- واستعرضت اللجنة الفرعية، في دورتها الخامسة عشرة مشروع الخطوط التوجيهية ووافقت على أن النسخة البديلة للمشروع تتماشى بصورة أكبر مع الاختصاصات التي طلبتها لجنة مصايد الأسماك في دورتها الحادية والثلاثين وعلى أنها أقلّ توجيهاً وأفضل تنظيمياً وأكثر سهولة للقراءة. ووافقت اللجنة الفرعية، في دورتها الخامسة عشرة، على أن الوثيقة البديلة ينبغي أن تشكل نقطة انطلاق المداولات خلال المشاورة التقنية المقبلة بشأن الخطوط التوجيهية جنباً إلى جنب مع الاعتبارات التالية:

- ضرورة إيلاء العناية الواجبة إلى مسائل المساعدة الفنية وبناء القدرات ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛
- ضرورة أن تكون مسؤولية المصادقة على مستند المصيد ملقاة على عاتق السلطات المختصة في دول العلم؛
- ضرورة توافر معلومات دقيقة على امتداد سلسلة الإمداد؛
- ضرورة أخذ العناصر ذات الصلة من مشروع الخطوط التوجيهية الصادر عن مشاوراً الخبراء بعين الاعتبار.

5- وشجعت اللجنة الفرعية، في دورتها الخامسة عشرة، أمانة المنظمة على ضمان أن يتقيد عمل المشاورة التقنية بشكل صارم بما حددته لجنة مصايد الأسماك في دورتها الحادية والثلاثين من ولاية وأن يتماشى مع المبادئ الستة المحددة. وشدد العديد من الأعضاء على فائدة خطط توثيق المصيد في تغطية سلسلة الإمداد ولكنهم تبهوا إلى ضرورة ألا تصبح حاجزا غير ضروري أمام التجارة أو عبئاً مالياً أو إدارياً إضافياً على كاهل الأعضاء. كما اقترحت اللجنة الفرعية، في دورتها الخامسة عشرة، إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية، وشجعت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية على دعم جهود بناء القدرات والمساعدة الفنية. وشددت اللجنة الفرعية كذلك على أهمية التعاون الدولي وأوصت بشدة باتباع نهج إقليمية أو متعددة الأطراف لتحقيق أقصى درجات الفعالية من خطط توثيق المصيد. وأقرت بأنه ينبغي أخذ خطط توثيق المصيد الموجودة، بما فيها تلك الخاصة بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، بعين الاعتبار تفادياً للازدواجية حيثما أمكن ذلك. وأقرت اللجنة الفرعية أيضاً بأن كل خطة من خطط توثيق المصيد ينبغي أن تستند إلى المخاطر، وأعرب العديد من الأعضاء عن استعدادهم لتقاسم الخبرات الفنية مع أعضاء آخرين لوضع لوائح لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني).

التقدم المحرز مؤخراً في إعداد الخطوط التوجيهية

6- بفضل الدعم المالي المقدم من حكومة النرويج، تسنى عقد المشاورة التقنية بشأن خطط توثيق المصيد في مقر المنظمة خلال الفترة من 18 إلى 22 أبريل 2016. وقد شارك فيها 63 مندوباً من 32 بلداً عضواً في المنظمة. وأجرى المندوبون مناقشات بناءة ومثمرة وتم التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الأقسام التالية: الغرض والنطاق، والتعاريف، والمبادئ الأساسية، وتطبيق المبادئ الأساسية والتعاون مع الدول النامية والإقرار بمتطلباتها الخاصة، وعناصر المعلومات لشهادات المصيد، والمعلومات الإضافية على طول سلسلة الإمداد. ولكن لم يتسن اختتام المشاورة التقنية لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن فقرتين عالقتين. ولذلك، تم إرجاء المشاورة التقنية، على أن تستأنف في وقت مناسب في المستقبل.

7- وانهقدت الدورتان المستأنفتان الأولى والثانية للمشاورة التقنية بشأن الخطوط التوجيهية في 8 يوليو/تموز 2016 و15 يوليو/تموز 2016 في مقر المنظمة، وناقش خلالها الأعضاء الفقرتين العالقتين. ونظراً إلى تعذر التوصل إلى توافق في الآراء، تم إجراء المشاورة التقنية مجدداً.

8- واستعرضت لجنة مصايد الأسماك، في دورتها الثانية والثلاثين (روما، إيطاليا، 11-15 يوليو/تموز 2016)، التقدم المحرز في إعداد الخطوط التوجيهية وأكدت مجدداً على الدور الشديد الأهمية الذي تؤديه خطط توثيق المصيد في مكافحة الصيد غير القانوني. ووافقت اللجنة على أن الخطوط التوجيهية يمكن أن تشكل وثيقة توجيهية أساسية للأعضاء والمجتمع الدولي وأن تستفيد منها على وجه التحديد مجموعات العمل المنبثقة عن المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وأجازت اللجنة للمشاورة التقنية ما يلي: (1) استئناف دورتها مجدداً في أقرب وقت ممكن ومعالجة الفقرتين العالقتين وإيجاد حل لهما؛ (2) ووضع الخطوط التوجيهية في صيغتها النهائية؛ (3) وعرض الخطوط التوجيهية على الدورة الأربعين لمؤتمر المنظمة في يوليو/تموز 2017 بغية اعتمادها بشكل نهائي.

9- وانعقدت الدورة المستأنفة الثالثة للمشاوراة التقنية في مقر المنظمة في 4-5 أبريل/نيسان 2017 بدعم مالي من حكومة النرويج. وأبان الأعضاء عن التزام قوي بوضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية. واقترح الأعضاء وناقشوا بنشاط صياغة بديلة للفقرتين العالقتين. وتوصل الأعضاء في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء واختتمت المشاوراة التقنية بنجاح بوضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية. ويرد التقرير النهائي للمشاوراة التقنية جنبا إلى جنب مع الخطوط التوجيهية باعتبارهما الوثيقة 7.COFI:FT/XVI/2017/Inf.

10- واعتمدت الخطوط التوجيهية رسميا من قبل مؤتمر المنظمة في دورته الأربعين.

تنفيذ الخطوط التوجيهية

11- من شأن تنفيذ الخطوط التوجيهية أن يساهم في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية وأن يكمل مختلف الصكوك التي يجري حاليا إنفاذها للقضاء تدريجيا على التجارة في المنتجات السمكية المتأتية من الصيد غير القانوني. ولذلك، فإن التنفيذ التشاوري والفعال والمنسق أمر ضروري. وسيشكل التنفيذ جزءا من إجمالي أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها المنظمة وسيتصل بشكل وثيق بالعمل الجاري بخصوص الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (اتفاق تدابير دولة الميناء) والسجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين (السجل العالمي). وعليه، تُقترح المكونات التالية لضمان تنفيذ فعال وتآزر مع الصكوك الدولية الأخرى لمكافحة الصيد غير القانوني:

- المكون الأول: الارتقاء بمستوى الوعي. حدّدت العملية الطويلة لإعداد الخطوط التوجيهية أهمية خطط توثيق المصيد في مكافحة الصيد غير القانوني وحماية التجارة في المنتجات السمكية والأسماك التي يتم اصطيادها بشكل قانوني. وحظيت العملية، في ما بين الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يكفي من الاهتمام والنقاش بشأن توافر الخطوط التوجيهية والغرض منها. ومع وضع الخطوط التوجيهية في صيغتها النهائية واعتمادها، ينبغي إحاطة عدد أكبر من أصحاب المصلحة علماً وعلى نطاق واسع بالمخاطر المرتبطة بالصيد غير القانوني ودور الخطوط التوجيهية، وذلك من خلال أنشطة لرفع مستوى الوعي منفذة تنفيذاً جيداً. وهذه الجهود لرفع مستوى الوعي ستكتمل الجهود الجارية في تنفيذ الصكوك والالتزامات والمبادرات الدولية ذات الصلة، من قبيل اتفاق تدابير دولة الميناء والسجل العالمي.

- المكون الثاني: حلقات العمل التشاورية الفنية. ستشكل سلسلة من حلقات العمل التشاورية الفنية الإقليمية أو الإقليمية الفرعية، رهنا بتوافر الموارد المالية، المنتدى المناسب لإجراء مناقشات متعمّقة بشأن الجوانب الفنية والعملية الرئيسية بالنسبة إلى تنفيذ الخطوط التوجيهية. وستشمل حلقات العمل شتى السلطات المعنية بصنع السياسات والإنفاذ في الدول الأعضاء، وكذلك أصحاب المصلحة المختلفين، مثل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والجهات الشريكة الرئيسية على امتداد سلسلة القيمة. وستكون حلقات العمل هذه بمثابة منتدى للعمل بشكل وثيق على تحليل المكونات الرئيسية للخطوط التوجيهية، وستشكل فرصة

لاستعراض النظم القائمة. ومن شأن المعلومات المجمّعة من حلقات العمل هذه أن تشكل معلومات توجيهية قيمة بالنسبة إلى الأعضاء الآخرين لدى دمج الخطوط التوجيهية لتحسين النظم الخاصة بها أو الجهود ذات الصلة من أجل مكافحة الصيد غير القانوني. ويمكن للمواضيع أن تشمل: دور خطط توثيق المصيد في المساهمة في إدارة مصايد الأسماك والإحصاءات ذات الصلة؛ الحوكمة والقدرات المؤسسية؛ وخطط توثيق المصيد والتتبع؛ ودمج خطط توثيق المصيد والتدابير التجارية الأخرى مع الأطر الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ والتنسيق مع الصكوك الدولية الأخرى، مثل اتفاق تدابير دولة العلم والسجل العالمي؛ وإنشاء نظم إلكترونية متكاملة والنهوض بها، وغير ذلك. ويمكن بدء عملية تشاورية إلكترونية بموازاة ذلك لإدراج التعليقات والاقتراحات الواردة من مختلف أصحاب المصلحة من مختلف الأقاليم والقطاعات ذات الصلة.

- المكون الثالث: إنشاء برنامج مساعدة عالمي لتوفير أنشطة بناء القدرات للأعضاء. ويُشجّع الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية والمؤسسات المالية على توفير المساعدة وأنشطة بناء القدرات لدعم التنفيذ الفعال للخطوط التوجيهية. وتم توجيه هذا النداء العالمي وإعادة التأكيد عليه من خلال مختلف دورات لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك. ويمكن لهذه المساعدة أن تنطوي على تقديم مساعدة مالية وفنية إلى البلدان النامية لتحقيق أهداف الخطوط التوجيهية ولدعم تنفيذها الفعال، خاصة في ما يتعلق بشهادات المصيد الإلكترونية. ولذلك، يُقترح إنشاء برنامج مساعدة عالمي خاص بخطط توثيق المصيد من أجل دعم أنشطة بناء القدرات.